حلقة نقاش

التخطيط فى ظل اقتصاد السوق*

محمد محمود الإمام **

أولا - القضية موضوع النقاش :

يتسع مفهوم "اقتصاد السوق" لصيغ مختلفة للنظام الاقتصادى، تتفاوت فيها حدود ومهام كل من السوق والدولة والمؤسسات الأخرى العاملة خارج السوق extra market، اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية. وبالتالى من المتوقع أن يختلف دور التخطيط وفقا لصيغة النظام المعنى، ومواصفات السوق فيه. ويمكن القول إن هناك سلسلة متصلة continuum من الحالات، أحد طرفيها الحرية التامة وفق مبدأ "دعه يعمل"، وينتفى عندها التخطيط المركزى (نظريًا على الأقل)، وهذا ما جرى العرف سابقا على تسميته "نظام السوق" (الحر). وعلى الطرف الآخر "نظام مخطط" يستوعب فيه التخطيط مجمل الاقتصاد ووحداته، ويربط عمليات اتخاذ القرار بالمستوى المركزى، الذى يكون مسئولا عن اتخاذ القرارات وتنفيذها والمواءمة بينها، وتصحيح ما تتعرض له من انحرافات. وجرى العرف على تسمية الاقتصاد فى هذه الحالة خطأ بأنه مخطط مركزيًا، بينما هو مدار مركزيا.

والتخطيط الذى يعنينا ثالث ثلاثة :

* **الأول** استرشادى فنى يكون بمثابة أداة مساعدة لعملية اتخاذ القرار، تناقش بموجبها الأهداف والخطوات التى يمكن اتباعها من أجل تحقيقها، قبل البت فيها.
* **الثانى** اعتباره منهجا يمتد إلى عملية اتخاذ القرار، بدءا من رسم الاستراتيجية واتفاق جميع الوحدات (الأدنى، فى الدولة أو المنشأة) عليها. مع تطور

* «ورشة عمل» عقدت بمقر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالقاهرة.

** وزير التخطيط الأسبق – مصر.

المنشـــأة الكبيـرة المركبة يزيد الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي strategic planning الذى يحدد أدنى قدر من القواعد الملزمة، ويترك تفاصيل الخطط التنفيذية للوحدات الجزئية التالية، أو لمقاولى الباطن subcontractors.

* الذى يعنينا هو التخطيط المركزى على المستوى القومى، وفقا للحدود التى يضعها كل نظام لمدى الاحتكام للقوى الطليقة للسوق وترك الحريّة للوحدات الإفرادية micro فى أسلوب اتخاذ القرار، واختيار الأسلوب المنهجى للتخطيط، من ناحية، ونوع تدخل الدولة فى السيطرة على القرارات الاقتصادية لهذه الوحدات، ومدى مسئولياتها عن توجيه النشاط الاقتصادى من ناحية أخرى. وكما سبق فإن الحالة الطرفية هى الاقتصاد المدار مركزيا بواسطة تخطيط مركزى إلزامى.

وتجرى التفرقة هنا بين أسلوبين لمناقشة قضية التخطيط المركزى:

* **الأول** وهو الشائع، يتم فيه اختيار "نظام اقتصادى بعينه" كنطقة انطلاق، تتحدد فيه قواعد عمل السوق، ومن ثم محاولة التعرف على نوع التخطيط الذى يحقق أقصى درجة لفاعلية هذا النظام.
* **الثانى** الذى نرجحه هو توسيع نطاق الاختيار، للبحث فيما يمكن اعتباره أفضل توليفة من صيغ كل من نظام السوق ونوع التخطيط المتبع، ليكون النظام الاقتصادى تعبيراً عن هذا الاختيار.

يتبع الليبراليون المنهج الأول، انطلاقا من اختيار لنظام أقرب إلى "نظام السوق" فى صورته التقليدية، وهو ما يحصر صورة التخطيط فيما يتفق ومتطلبات حرية السوق. ويطالبون بالتخلى عما يسمى خطأ التخطيط المركزى، والمقصود الإلزامى، وتفضيل التخطيط المسمى بالتأشيرى، دون تمعن فى حدود الإلزام الفعلية. ويستبعد هذا الاختيار عددا من القضايا (كالبيئة وكثير من الجوانب الاجتماعية ذات المضمون الاقتصادى المتعلق بالتوزيع، كالفقر والبطالة) لكونها تقع خارج نطاق السوق. وفى رأينا أن المنهج الثانى يستحق قدراً أكبر من التأمل، خاصة وأنه يمكن أن يتسع ليتناول المواصفات الفنية للعملية التخطيطية وما تضعه من قيود على الاختيار.

وطالما هناك مفاضلة، لابد من تحديد المعايير التى يحتكم إليها فيها. وتتناول المواصفات التى يتوخى تحقيقها فى أداء اقتصاد بعينه، حتى يمكن اعتبار أنه مقبول، سواء كنظام يوضع له منهج التخطيط المناسب له، أم كاختيار للنظام والمنهج التخطيطى معا. فإذا تعددت المعايير كانت هناك ضرورة الاتفاق على قواعد للترجيح بينها، وهذه مسألة خلافية لأن الاختيارات التى تتم عمليا تعنى انتخابا معينا للأوزان، وفى رأينا أن هذا أمر يحتاج إلى مزيد من النقاش، لإثبات أن هذا الانتخاب يحقق فعلا الأهداف (المعايير) المعلنة، ناهيك عن كيفية إثبات وجاهة الأهداف المختلفة وأهميتها.

ثانيا - الصيغ المجربة لاقتصاد السوق :

تشير التجارب العملية للتخطيط فى صيغ مختلفة لاقتصاد السوق إلى أهمية بيان مكونات الاقتصاد، أى مجموعة الفاعلين الاقتصاديين وطريقة تجميع ومواجهة القرارات التى يتخذونها، وفق منهج هيكلى تعاملى transactional. كما يلزم التعرف على المؤسسات التى تقع خارج نطاق السوق، ولها دور فى تحديد أسلوب عمله، بما فى ذلك مؤسسات اتخاذ القرارات الاقتصادية فى جهاز الدولة، وفق منهج مؤسسى يركز على فاعلية هذه المؤسسات وما يعنيه ذلك بالنسبة لتصرفات الوحدات فى التعامل. ويرتبط بهذا أيضا التنظيم الاجتماعى، الذى يستند إلى القيم الثقافية للمجتمع، وموقع الفئات والطبقات المختلفة، ووزن كل منها فى الأهداف المجتمعية وفى أسلوب اتخاذ القرار.

١ – التجربة البريطانية فى القرن التاسع عشر : التى اتخذت صيغة تقليدية للسوق الحرة، وفى رحابها نشأت وتطورت النظرية الكلاسيكية، مستبعدة أى دور للتخطيط. ضرورة تبين مدى اختلاف خصوصية التجربة عن الواقع الحالى: نظام اجتماعى طبقى – يؤمن مصادر المواد الأولية والغذاء الرخيصين وأسواق للمنتجات الصناعية بالاستعمار – الذى يخلق وظائف تجعل فرض التوظيف الكامل فرضا

صريحا أو ضمنيا، حيث تعود البطالة إلى جانب العرض (مشكلة السكان، خارج السوق) - وينادى بحرية التجارة الدولية وفق مزايا نسبية - ويرجع الأزمات إلى مشاكل فى إدارة الائتمان، فتطورت نظريات النقود والائتمان - بنك مركزى (بنك إنجلترا) يرعى متطلبات عمل السوق داخليا وخارجيا - مؤسسة قوية لسوق المال قادرة على جلب المدخرات من الداخل ومن الخارج - شركة مساهمة تتجاوز قدراتها على توسيع النشاط الاقتصادى قدرات المنتج الصغير - وبحكم السبق اتسعت إمكانيات تنويع النشاط الاقتصادى مما جعل الاحتكار غير مثير للاهتمام - كما لم تنشأ حاجة إلى تحويلات حكومية لصالح المنتجين أو المستهلكين، واستهدف التدخل فى بعض الأنشطة، كالصحة العامة تأمين حرية الاقتصاد فظل الإنفاق الحكومى فى حدود ٥٪ من الناتج المحلى - وتركز عمل البرلمان فى تنظيم التجارة وتشريعات المصانع ورعاية الفقراء.

وبذا أمكن الاطمئنان إلى اللامركزية، واتصاف النظام بالتسيير الذاتى self regulating، وهو ما تطالب به الدعاوى الليبرالية التى تحصر التخطيط فى أضيق الحدود، متجاهلة الظروف التاريخية للتجربة، وابتعادها عن واقع قضايا التوظيف وهيكل العلاقات الدولية السائدة حاليا. ومن ثم فإن الرجوع إليها وإلى مقولات آدم سميث وباريتو وريكاردو بحاجة إلى التصحيح.

٢ - التجربة الألمانية ما بين الحربين: ونذكر هذه التجربة لأنها نموذج لتدخل قوى من جانب الدولة فى اقتصاد السوق، دون اللجوء إلى تخطيط بالمفهوم العلمى. فالتدهور الذى شهدته العشرينات وتزعزع الثقة فى الليبرالية الاقتصادية بسبب فشل الأسواق وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانكماش الصادرات، وما أعقبه من حروب تجارية، أعطى وجاهة للدعوة النازية التى اتهمت الصيغ الديمقراطية بالتسبب فى تفشى الفساد وتفكك المجتمع، مع تفاقم مشاكل التضخم والبطالة. وطالبت بتولى النخبة القائدة وضع رؤية قومية وبلورة الصالح العام، أى أفرادها برسم الاستراتيجية. وتحددت الأهداف فى تحقيق النمو الاقتصادى على أساس الاكتفاء

الذاتى بالتركيز على الصناعة، ثم تحول الاقتصاد إلى التعبئة واقتصاد الحرب. ورغم إجازة الملكية الفردية، فإن الانحياز إلى إنشاء مجمعات صناعية كبرى، والسماح باحتكارات تقلل فرص التضارب فى النشاط، مع تولى المركز سلطات أوسع فى الإدارة استنادا إلى حكمة القيادة والمثقفين، استبعادا للرأسمالية الكبيرة، مع إضعاف قوى النقابات العمالية. واستخدمت الدولة أدوات تحديد الأجور والأسعار، بما يحقق تعظيم الأرباح مع خفض الأجور سعيا إلى إعادة ضخها فى استثمارات تتفق وتحقيق أهداف الدولة (وبخاصة التسليح)، وتولى النشاط الإقراضى للمؤسسات المالية والاستثمارات ومستويات الإنتاج والتجارة الخارجية، مع فرض حماية للاقتصاد من العوامل الخارجية.

وتمكنت ألمانيا، بفضل تهيؤ نظامها لتطبيق السياسات الكينزية، من الخروج أسرع من غيرها من الأزمة الاقتصادية. ورغم النجاح فى تحقيق تطوير سريع للاقتصاد الوطنى، فإن غيبة منهج تخطيطى واضح، وخاضع للنقاش فى المركز، ناهيك عن مشاركة المستويات الأدنى، عرّض الاقتصاد لمشاكل توارت خلف اقتصاد التعبئة والحرب، التى قادت الحرب إلى تدميره بالكامل. ويعتبر هذا نموذجا لقرارات إدارية مركزية دون احتكام سواء إلى السوق بمفهومه التقليدى أو إلى التخطيط، مما غذى التوجه العدوانى للدولة (وعمدت إلى تطبيق قانون الاستعمار على أوروبا).

٣ – التجربة اليابانية بعد الحرب الثانية: تعكس هذه التجربة منهجا آخر لدور الدولة واتباع ما يمكن تسميته بالتخطيط التوجيهى directive planning. وتأثرت التجربة بالتجانس الثقافى لفئات الشعب وترسخ القيم المستمدة من الفلسفة الكونفشيوسية، بحيث سادت روح الجماعة، مما أتاح تجميع وحدات إنتاجية متفاوتة النشاط تحت سيطرة إدارة مركزية (أسرية فى كثير من الأحيان) مع إعلاء شأن الصالح الجماعى على الفردى، سواء صالح المنشأة على صوالح الأفراد، أصحاب أعمال وعمال، أو صالح المجتمع على صالح المنشأة. وصلّ هذا لإدارة السوق بأسلوب ringi sei الذى يجرى بمقتضاه التنسيق بين القرارات اللامركزية للمنشآت

الخاصة، وبين التخطيط الحكومي والسياسة الصناعية، التي تقودها وزارة التجارة والصناعة MITI (تلاحظ الصلة بين التجارة الخارجية والتصنيع) وذلك باتفاق الطرفين على الأهداف والسياسات قبل البت فيها. وقامت فلسفة التخطيط على معالجة القضايا طويلة الأجل في دفع عملية التنمية وتخليص الاقتصاد من المشاكل ذات التأثير السلبي، وتجنب الاقتصاد مشاكل عدم الاستقرار والتعرض للتقلبات الدورية والتضخم والبطالة اعتمادا على سرعة النمو. واكتسبت الدولة ثقة نتيجة نجاحها سابقا في اتخاذ إجراءات حققت التنمية، مثل تدبير التمويل اللازم للاستثمار (خاصة في صناعة بناء السفن)، كما اكتسبت البيروقراطية الكفأة، لا سيما في الميتي، احترام قطاع الأعمال الذي شجعه حسن أداء الاقتصاد القومي على تقبل توجيهاتها بالنسبة لبعض الصناعات والأنشطة.

واقتضى هذا أن ينحصر دور الدولة في التوجيه (gyosei shido)، دون فرض مسار معين للنمو الاقتصادي، بل تقوم الدولة بوضع قواعد إرشادية guidelines، ثم التعاون مع القطاع الخاص دون أن تفرض عليه واجبات محددة في الإنتاج والتوزيع. وتتم هذه التوجيهات بدون صيغ شكلية محددة، مما كان يعني تدخلاً دون ممارسة سلطة، وعدم انشغال جهة معينة بالتخطيط المركزي، إذ يتولى جهاز التخطيط الاقتصادي وضع خطط طويلة الأجل، تتضمن قواعد إرشادية اقتصادية إجمالية (ماكرو) وتنبؤات، تستكشف المشاكل المحتملة وتطور قيم بعض المتغيرات الإجمالية. أي أنها كانت من قبيل الدراسات أكثر منها خططا تؤثر مباشرة في السياسات، تفيد في تزويد الدولة بالخلفية المناسبة في بعض المجالات، مثل شق الطرق والموانى والضمان الاجتماعي، كما أنها توفر مرجعا للقطاع الخاص عند اتخاذ قراراته الاستثمارية، وقاعدة لإجراء حوار يحقق تفاهما حول السياسات العامة بين المسئولين في تنظيمات الأعمال والعمال والأكاديميين. ويرى البعض في هذا قدرة على الجمع بين "محاسن" نظام السوق وأسلوب التخطيط وصياغة السياسات الصناعية.

٤ – التجربة الفرنسية بعد الحرب الثانية: تمثل هذه التجربة نوعا آخر من

العلاقة بين السوق والتخطيط، يوازن بين حرية السوق وتدخل الدولة وفق المنهج الكينزى، سواء على المستوى القومى أو فى إطار التكامل الأوروبى، بفضل الاقتصاد الفرنسى قبل الحرب العالمية الثانية. وساهم فى ذلك مطالبة مشروع مارشال بوضع برامج أوروبية ليجرى تخصيص موارده على أساس التنسيق بينها. ويقترب الأسلوب الذى اقترحه مونيه من أسلوب ringi sei اليابانى، حيث تفادى إقامة سلطة مركزية محددة تتولى الهيمنة على رجال الإدارة والأعمال، وسعى إلى إقامة عملية اتخاذ للقرارات تتسم بالديمقراطية تشارك فيها كل الأطراف المسئولة عن التنفيذ (المسئولون الحكوميون، وممثلو المنشآت الصناعية والزراعية، والنقابات والمستهلكين)، للاتفاق على قواعد عمل تحقق الأهداف العامة للدولة التى يجرى الإجماع عليها، وتنصب على جعل الخطة دافعا للنمو الاقتصادى والتقدم التكنولوجى وليست خطوة نحو تغيير نظام الدولة، السياسى والاجتماعى إلى نظام اشتراكى.

تقوم الخطة بالعمل على تنسيق الأنشطة أخذا فى الاعتبار العلاقات التشابكية التى تميز الاقتصاد الحديث، ووضع قواعد إرشادية مستقبلية تتيح قدرا أكبر من المعلومات أمام متخذى القرارات، بما يحفز زيادة الاستثمار الخاص بالتقليل من عوامل عدم التأكد حول البيئة التى يعمل فيها، وترشيد القرارات الإفرادية والإجمالية بدلا من تركها عمياء أمام القوى الاقتصادية. وهكذا نشأ ما أطلق عليه اسم التخطيط التأشيرى indicative planning الذى يدعم عمليات اتخاذ القرارات للمستثمرين والمستهلكين ورجال الدولة والعمال...إلخ، بوسائل غير تسلطية، من خلال تحديد مستويات مستهدفة للمتغيرات الاقتصادية الإجمالية، واتخاذ ما يلزم للاستجابة الطوعية لجميع الفئات للعمل على تحقيقها. وكان هذا النوع من التخطيط مناسبا لتعزيز خطى التكامل الأوروبى، القائم على إزالة العقبات أمام حرية انتقال كل من المنتجات وعناصر الإنتاج وفق مفهوم "السوق المشتركة"، والاقتراب من الاتحاد الاقتصادى بنقل جانب من صلاحيات الأجهزة الوطنية إلى سلطة فوق وطنية، دون اعتراض من جانب الفاعلين الاقتصاديين فى الدول الأعضاء. ولهذا الأمر أهميته بالنسبة للدول العربية التى تصر على اتباع منهج "السوق" فى التكامل، وتسعى إلى

تحقيقه من خلال إقامة منطقة تجارة حرة. وطور الاشتراكيون بعد انتخابات ١٩٨١ هذا الأسلوب إلى ما يسمى autogestion، من خلال توسيع نطاق اللامركزية لسلطات محلية منتخبة ديمقراطيا، وقدر أكبر من الاستقلالية لمديرى المشاريع فى اتخاذ القرارات اليومية.

ويلاحظ أن الأدوات الفنية التى استخدمها التخطيط الفرنسى جاءت مزيجًا من الأساليب المطبقة فى الدول الاشتراكية (خاصة جداول المصادر والاستخدامات المناظرة للموازين السلعية) كما أنها أدت إلى إقامة نظام مناسب للحسابات الاجتماعية، وتطورت فيه النماذج المستخدمة لأخذ الجوانب المالية والنقدية فى الاعتبار. على أن قيام الاتحاد الأوروبى، وإيكال جانب هام من السياسات الاقتصادية فى الدول الأعضاء إليه، ابتعد بالأهداف عن النطاق المألوف للتخطيط القومى، وغيّر من طبيعة أدوات السياسات الاقتصادية، وبالتالى من أساليب صياغتها. وتثير هذه التجربة (إضافة إلى تجارب باقى أعضاء الاتحاد الأوروبى) قضية موقع المنهج التكاملى من العلاقة بين التخطيط والسوق.

ثالثا - التطور الحالى فى العلاقة بين السوق والاقتصاد :

يعيب الدعاوى الليبرالية الحديثة كثرة الحديث عن الكوكبة والتغير فى البيئة العالمية، مع تجاهل مغزى ذلك لمضمون الأسواق وأساليب عملها. ونود الإشارة إلى ما يلى :

* الاقتصاد يتكون من أسواق متعددة للمنتجات والعمل والائتمان والنقود، وتأخذ النظرية فى الاعتبار التشابك فى قوى العرض والطلب بين هذه الأسواق، مع فروض بعضها غير واقعى عن الانتقالية mobility، وبخاصة انتقال عناصر الإنتاج بين أنشطة قائمة ومكانيا.
* حاليا يتداخل كل نوع من الأسواق مع نظائره فى باقى العالم، مما يؤدى إلى دخول متغيرات ذات صفة خارجية (كمستويات الدخل فيما يسمى الأسواق العالمية،

ومتطلبات التوازن فى الاقتصادات الكبرى ومغزاها للمتغيرات النقدية، أسعار الفائدة وأسعار الصرف)، بما يتعارض مع الفروض حول الندرات النسبية التى تعتمد عليها النظرية.

* حلول قرارات داخلية لعابرات القوميات لتحديد (نصف) الحركة بين الاقتصادات دون تقيد بما تضعه النظرية من قواعد للحركة بين الأسواق. ويترتب على هذه القرارات عناصر احتكارية لا تتناولها النظرية المبنية على حالة الاقتصاد المغلق.

* تسود حمى الاستثمارات الأجنبية ونفاذ رأس المال إلى الأسواق، وهو ما يدخل اعتبارات أخرى غير ما تستهدفه السلطات المحلية (بالخطط أو السياسات التوجيهية) تحكم حركة الاستثمار.

* تثير التطورات السريعة حاليا قضية الانقطاع، سواء لتدخل عوامل خارجية (مكانيا أو زمنيا أو موضعيا بسبب التغيرات التكنولوجية خاصة) أو نتيجة قرارات سابقة، تجعل الوسائل الايكونومترية محدودة الجدوى، وتستوجب الالتجاء إلى وسائل أخرى لتحيل النظم، شريطة توفر المعلومات والأدوات المناسبة. المشكلة هنا فنية فى المقام الأول.

رابعا - معايير قياس فاعلية النظام الاقتصادى :

أشرنا فى البداية إلى أن القضية المطروحة تتطلب مفاضلة تستند إلى معايير قد تتعدد بما يوجب إعطاء أوزان لها. ونورد هنا بعض المعايير بدءا بتلك التى تردد من قبل دعاة الليبرالية:

١ – المعيار الأول هو تحقيق الاستقرار الاقتصادى، فى مواجهة التقلبات فى الأداء، سواء فى مستوى النشاط العام، أو التوظف، أو الأسعار والتضخم، أو سعر الصرف إزاء عملات الشركاء الرئيسيين فى التبادل الدولى. وتتفاوت السياسات والترتيبات المؤسسية لمعالجتها، كما تتفاوت القيم التى يتوجب بعد تجاوزها التدخل.

ما يعنينا هنا، هو الادعاء بأن نظام السوق أقدر على تحقيق هذا الاستقرار، على الرغم من أن الجانب الأكبر من التحليل الاقتصادى ومناقشة السياسات الاقتصادية ينصب على كيفية معالجة التقلبات والانحرافات، اعترافا بأنها القاعدة لا الاستثناء. والسؤال هو: إلى أى حد يعتبر المنهج التخطيطى وسيلة لضمان هذا الاستقرار بصورة أفضل، مع ما قد يقتضيه هذا من درجات معينة من التدخل؟ وما هى الأدوات الفنية المناسبة. ويقتضى الأمر فى اقتصاد معين البدء بدراسة مدققة لأسباب غياب الاستقرار، ومدى إسهام غياب حرية السوق فيه.

٢ – **تحقيق التوازن الخارجى**، وإخضاع حركة الاقتصاد الوطنى له. ومن هنا يأتى التركيز فيما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادى على توازن المدفوعات، وحرية الصرف عند سعر واقعى. ويساق فى هذا الصدد مبرران على الأقل: الأول هو أن هذا ينسجم مع سد الفجوة بين الادخار والاستثمار المحليين، والثانى هو رفع معدلات الاستثمار باجتذاب الاستثمار الاجنبى . وفى هذا السياق يصبح الاقتصاد المحلى ناتجا ثانويا لمتطلبات توفير البيئة الاستثمارية، ومن ثم يفقد اقتصاد السوق الأساس الذى يقوم عليه، والذى تقاس "الندرات النسبية" بموجبه. وبالتالى يكون هناك دور خاص للتخطيط، يجرى فيه استيعاب متطلبات استمرار التوازن على الأجل الطويل.

٣ – **كفاءة تخصيص الموارد**. حيث ينسب إلى السوق تحقيق هذه الكفاءة، على الأقل فى صورتها الاستاتيكية، على أساس أن قوى العرض والطلب توفر مؤشرات أكثر دلالة، تخفيها إجراءات التدخل المباشرة، خاصة أنها غالبا ما تعمد إلى فرض أسعار تخطيطية لا تتفق مع ما يعتبر أسعارا توازنية. وتثور هنا ثلاثة أسئلة: الأول هو إلى أى حد تخلو الحركة الطليقة فى السوق من تأثيرات على ما يعتبر ضمن المعطيات؛ مثل توزيع الدخل الذى يتأثر بما تجنيه فئات من أرباح أو تتعرض له من خسائر خلال فترات ابتعاد السوق عن التوزان إلى أن يتحقق؟ الثانى هو واقعية افتراض أن وحدات الإنتاج تعمل عند أعلى مستوى تمليه منحنيات سواء الإنتاج فى ظل دالة الإنتاج السائدة، وإلى أى حد يصح افتراض غياب ما يسمى فشل الأسواق

market failure ؟ الثالث هو مغزى الكفاءة من وجهة النظر الديناميكية (لا الاستاتيكية المقارنة)، و مدى تفاوت قدرة كل من السوق والتخطيط على تحقيقها.

٤ – **تنمية الموارد**، وقد بدأت تشغل الأذهان مع تفاقم مشاكل مصادر الطاقة والمياه والغذاء وعدد من المواد الأولية (جانب من مشكلة البيئة)، ومن إدرك أهمية تنمية الموارد البشرية فى ظل التقدم المعرفى المتسارع، بالإضافة إلى تدبير الموارد المالية (سبق تناولها). ونظرا لأن نظرية السوق تنصب أساسا على جانب تخصيص الموارد، فإن التوازنات المستمدة فى ظل هيكل معين للموارد لا يعتبر توازنا مستقرا، مكفول التواصل sustainability (ولا نتحدث هنا عن تواصل التنمية). وتتسع النماذج التخطيطية لمعالجة هذا الجانب الحيوى، وتحقيق الرابطة بينه وبين تخصيص الموارد.

٥ – **تطوير الهيكل الاقتصادى**، وهو أحد الأبعاد الهامة لعملية التنمية. وواضح أن السوق يسعى إلى تحقيق التوازن فى ظل الهيكل القائم، ولا بد من استخدام أساليب تدخل هذه الاعتبارات الهيكلية على المدى البعيد فى المستقبل فى الاعتبار. وفى هذا تبرز أهمية التخطيط الهيكلى.

٦ – **توزيع الدخل**، وهذه قضية ظلت موضع خلاف منذ أمد طويل، والمشاهد أن فلسفة السوق فى اعتمادها مبدأ باريتو، واستنادها إلى المنفعة الترتيبية (هناك محاولات حاليا للعودة إلى المنفعة المقاسة)، تكتفى برفاهة نسبية ليست هى بالضرورة المثلى فى ظل توزيع مغاير للدخل، أو من حيث إفرازها توزيع أكثر عدالة للدخل. ويميل أنصار اقتصاد السوق إلى اعتبار هذه المشكلة خارجة عن نطاق السوق، بينما يعمل التخطيط على إدماجها بصورة عضوية.

٧ – **نوعية الحياة**، وهو المفهوم الذى يجبّ "مستوى المعيشة" المرتبط بما تفرزه السوق من سلع وخدمات (فضلا عن توزيع الدخل)، ويتناول أبعادا سياسية واجتماعية تخرج عن نطاق علم الاقتصاد الذى تستند إليه السوق. وقد تعددت المحاولات للتخطيط لهذا الجانب، خاصة فى خلال البحث عن أنماط بديلة لتنمية الاقتصاد الوطنى وإدارة شؤونه.

٨-تحقيق النمو الاقتصادى، على الرغم من أن نظريات النمو الاقتصادى، وبالتالى السياسات اللازمة له قامت على أساس افتراض اقتصاد السوق، فإن قضايا النمو بدأت تتخذ أبعادا مغايرة، من بينها النمو دون توظف jobless growth. وتجرى محاولات لتخطيط استراتيجى جزئى، تشير فى كثير من الأحيان إلى أهمية قضايا تتعامل معها السوق بطريقة مشوهة كالتعليم. وهناك حاجة لمزيد من الجهد التخطيطى فى هذا المجال، ولو حفاظا على نظام السوق ذاته!

٩ - التنمية البشرية، وما يثار بشأنها من حاجة إلى أسواق صديقة للإنسان. والقضية هنا أن السوق والاقتصاد بمجمله يجب أن يوضعا ضمن نسق مجتمعى يحقق ما أطلقنا عليه فى مجال آخر "الكفاءة الاجتماعية" التى تنطلق من الإنسان وليس من التدفقات الاقتصادية المميزة بين أنشطته.

خامسا - المناهج التخطيطية وأبعادها:

يتضح مما سبق أن هناك مناهج بديلة للتخطيط المركزى : هناك التخطيط التأشيرى indicative (النموذج الفرنسى) - التخطيط التوجيهى directive (جانب من النموذج اليابانى، فى حدود خصوصية المجتمع) - التخطيط الإلزامى الشامل imperative (النموذج السوفيتى). وتنطوى خطط التنمية فى معظم الدول النامية على أكثر من نوع من هذه الأنواع. وواضح أنه إذا كان اقتصاد السوق يلجأ إلى استخدام السياسات الاقتصادية كوسيلة لمعالجة شؤونه، فإن كفاءة عملية رسم السياسات تعظم إذا استندت إلى تخطيط توجيهى تستند إليه مؤسسات إدارة الاقتصاد الوطنى (بما فى ذلك المؤسسات المالية والنقدية) فى رسم السياسات بما يتفق والأهداف الكلية للمجتمع. ويصل التوجيه حد الإلزام بالنسبة لبعض الأنشطة الحكومية، ويصلح قاعدة للتأشير لوحدات اتخاذ القرار، سواء فى وضع خططها الأولية أو برامج العمل التنفيذى.

والقضية هى اختيار الجرعة المناسبة من كل نوع، وهو ما يتطلب إعطاء أوزان

متفق عليها لكل من المعايير (الأهداف القومية) المختلفة. وينعكس التعصب الايديولوجي لليبرالية في التصميم على إعطاء أسبقية مطلقة، دون اعتبار لتفاوت أوضاع الاقتصادات المختلفة، للاستقرار والتوازن الخارجي الذى يهم رأس المال العالمى فى المقام الأول، وما يسمى الكفاءة الاقتصادية، على حساب التنمية والعدالة والكفاءة الاجتماعية. وواضح أن انتخاب مجموعة من الأهداف بأوزان مناسبة سوف يؤدى إلى اختيار حدود لحرية القرارات الإفرادية فى السوق وانتخاب أنواع مناسبة من التخطيط. على أن التجارب الدولية، لا سيما للتخطيط التأشيرى والتخطيط التوجيهى، تؤكد أهمية المشاركة وفق صيغة ديمقراطية مؤسسية، ليست بالضرورة هى الصيغة المستوحاة من النظم السياسية الغربية.